محاضرات في فقه اللغة للسنة الأولى لغة وأدب عربي جذع مشترك:

الأستاذ: عزوز سطوف

1 الترادف

2 المشترك اللفظي

3 التضاد

4 الاشتقاق

**أولا: الترادف:**

**1 ـ تعريف الترادف:**

**أ ـ تعريف الترادف لغة:** "الراء والدال والفاء أصل واحد ومطرد، يدل على اتباع الشيء، فالترادف التتابع، والرديف الذي يرادفك"[[1]](#footnote-1).

**ب ــ تعريف الترادف اصطلاحا:**

* "المترادف ما كان معناه واحدا وأسماؤه كثيرة"[[2]](#footnote-2).
* "الترادف:هو عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء باعتبار واحد"[[3]](#footnote-3).
* "المترادف: ما كان مسماه واحدا، وأسماؤه كثيرة، وهو خلاف المشترك"[[4]](#footnote-4)
* وقال السيوطي: "قال الإمام فخر الدين: هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[[5]](#footnote-5).
* وهو: ما اتحد معناه واختلف لفظه.

 وعن سبب التسمية قال الجرجاني: "المترادف ما كان معناه واحدا وأسماؤه كثيرة،وهو ضد المشترك، أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب، واللفظين راكبان عليه"[[6]](#footnote-6).

 ومن قبيل الترادف: الأسد، الليث، الضرغام، الفدوكس...

**2 ــ الخلاف في وقوع الترادف في اللغة:**

 اختلف آراء أهل اللغة قديما وحديثا إزاء وجود الترادف في اللغة العربية وانقسموا إلى فريقين؛ الأول يثبت والثاني ينكر.

الفريق الأول: المثبتون للترادف:

* أ سيبويه:

 يعد سيبويه من أشهر المنتصرين للترادف حيث قال:" اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاخلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين...؛ فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنييين هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف نحو قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة، وأشباه هذا كثير"[[7]](#footnote-7).

والشاهد للترادف قوله:" اختلاف اللفظين والمعنى واجد نحو: ذهب وانطلق"

* ب الأصمعي:

وقد صرح علنا اعترافه بالترادف حين ألف كتابا وسمه: "ما اتفق للفظه واختلف معناه"، وكان يفخر بحفظه سبعين اسما للحجر.

* ج أبو الحسن الرماني: صاحب كتاب "الألفاظ المترادفة"
* التهانوي: قال" والحق وقوعه (الترادف) ببدليل الاستقراء، نحو أسد وليث".
* الفيروزآبادي: فهو صاحب الكطتاب المعروف في الترادف:" الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف".
* حمزة بن حمزة الأصفهاني: الذي نقل عنه أنه قد جمع للدواهي ما يربو على أربعمئة اسم.
* ابن خلويه: فقد قال بأنه جمع للأسد خمسمئة اسم وللحية مئتين، وللسيف خمسين اسما.

أما حديثا فنجد:

* إبراهيم أنيس: الذي ذهب إلى أن علماء اللغات يجمعون على إمكان وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر، والذين أنكروا الترادف من القدماء كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون أمورا سحرية ويتخيلون في معانيها أشياء لا يراها غيرهم وفي هذا من المبالغة والمغالاة ما يأباه اللغوي الحديث في بحث الترادف.
* علي الجارم: فقد أقر بأن الترادف موجود ولا سبيل إلى إنكاره، ولكن لا يجوز المبالغة فيه بإخال الصفات مرادفة للأسماء.

 أدلة المثبتين: ساق أهل الاثبات جملة من الحجج تأكيدا لرأيهم نذكر منها:

* يأتي المتكلم بالكلمتين المختلفتين في اللفظ للمعنى الواحد تأكيدا ومبالغة، نحو قول الحطيئة:

 ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد

 فالنأي والبعد بالمعنى نفسه.

* لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك أنا نقول في "لا ريب فيه" : "لا شك فيه". فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ، فلما عبر بهذا عن هذا علم أن المعنى واحد.
* الترادف لا يعني التطابق التام إنما أن ينوب لفظ مناب لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد نحو ما يقال في الإصلاح: أصلح الفاسد ولمّ الشعث ورتق الفتق وشعب الصدع.
* ومن الحجج ما ذهب إليه محمد الطاهر بن عاشور مؤكدا أنه إذا أصبحت عدد من المفردات تدل على شيء واحد فهي من الترادف ولا يهمنا ما إذا كانت في الماضي تدل عليه أو على صفة فيه، مثل الحسام والهندي التي أصبحت الآن تدل على السيف ولا يلحظ معنى القطع أو الأصل الهندي فيها.

الفريق الثاني: المنكرون للترادف

* ابن فارس: الذي رد على القائل بأن للسيف أسماء كثيرة؛ إن الاسم واحد وهو السيف وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها معناها غير معنى الأخرى.
* أبو علي الفارسي: فقد رد على ابن خالويه عندما افتخر بأنه يحفظ للسيف خمسين اسما، قائلا: لا أعرف له إلا اسما واحدا هو السيف أما الباقي فصفات.
* أبو هلال العسكري:أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني في لغة واحدة يقتضي كل واحد منهما خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا كان الثاني فضلة لا يحتاج إليه.
* البيضاوي: الذي أكد أن الترادف على خلاف الأصل والأصل هو التباين.

 أدلة المنكرين: كما حشد أصحاب الانكار عددا من الحجج منها الآتي:

* لا يجوز أن يختلفَ اللفظ والمعنى واحد لأنّ في كل لفظة زيادة معنى ليس في الأخرى، ففي ذهب معنى ليس في مضى
* الشاهد على أن اختلاف الأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم يدل كالإشارة، فإذا أُشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد.
يبدو أن الاختلاف عائد إلى معنى الترادف، هل يعني التَّشابُه التَّامَّ في كل الأحوال؟ أم هل يعني التشابه النسبي الذي يمكن فيه أن تستعمل لفظة مكان أخرى؟ إذا كان الأول، فالتشابه مستحيل بين كلمتين بل إن بعض علماء اللغة يستبعد أن تشبه الكلمة نفسها في موضعين مختلفين، أما إذا قبلنا بالتعريف الثاني، فإننا لن نعدم عددًا من الألفاظ التي يُمكن أن تحل محل أخرى في سياقات معينة؛ فنعدها من الترادف.

**3 ـ أسباب حدوث الترادف:**

**-** **فقدان الوصفية:** بعض الألفاظ كانت تدل في الماضي على أوصاف محددة لاعتبارات معينة غير أنه مع مرور الزمن تُوسع في استعمالها ففقدت الوصفية واقتربت من الاسمية واكتفي بالصفة عن الموصوف، وأصبح هذا الوصف اسما، فمثل:
- المُدام: كانت صفة للخمر تعني "الذي أُديم في الدن" وهي الآن تُطلق على أنها اسم من أسماء الخمر.
- السيف: له اسم واحد هو السيف، وله أكثر من خمسين صفة لكل صفة دلالتها المميزة كالمهند "مصنوع في الهند" ومثله اليماني "مصنوع في اليمن" والحسام لحدته وسرعة قطعه.
- **اختلاط اللهجات العربية**: العربية لغة ذات لهجات متعددة تختلف في أسماء بعض الأشياء، فالشيء الواحد قد يسمى عند قبيلة بلفظ وعند أخرى بلفظ آخر، وبسبب اختلاط العرب في حروبهم ومعاشهم وأسواقهم فقد تطغى بعض الألفاظ على بعض، واشتهرت الكلمات التي تعتبر أسهل أو أفضل من غيرها فاجتمع للإنسان الواحد أكثر من لفظة للشيء الواحد، من ذلك مثلا:
- السكين يدعوها بذلك أهلُ مكة وغيرُهم وعند بعض الأزد يسميها المدية.
- القمح لغة شامية، والحنظة لغة كوفية، وقيل البر لغة حجازية.
- الإناء من فخار: عند أهل مكة يدعى بُرمة، وعند أهل البصرة يسمى قدرًا.
- البيت فوق البيت يسمى عِلّية عند أهل مكة، وأهل البصرة يسمونه غرفة.
- الحقل "المكان الطيب يُزرع فيه" وهو الذي يسميه أهل العراق القَراح.
- الجرين عند أهل نجد "المكان الذي يجفف فيه التمر والثمر" يسميه أهل المدينة المِربَد.

 - **الاقترض من اللغات الأعجمية**: اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأعجمية من فرس وروم وأحباش أدى إلى دخول عدد من الكلمات الأعجمية في العربية، بعضها كثر استعماله حتى غلب على نظيره العربي، من ذلك:
أعجمي: النَّرجس - عربي: العَبْهر
أعجمي: الرَّصاص - عربي: الصَّرَفان
أعجمي: الياسمين - عربي: السَّمْسَق
أعجمي: المِسك - عربي: المشموم

 ـ **المجاز:** المجازات المنسية تعتبر سببًا مهمًّا من أسباب حدوث الترادف؛ لأنها تصبح مفردات أخرى بجانب المفردات الأصلية في حقبة من تاريخ اللغة، من ذلك:
- تسمية العسل بالماذية (تشبيهًا بالشراب السلس الممزوج) والسلاف (تشبيها بالخمر) والثواب (الثواب النَّحل وأطلق على العسل بتسمية الشيء باسم صانعه)، والصهباء (تشبيهًا بِالخمر) والنحل"العسل" (سُمّي العسل نحلا باسم صانعه).
- تسمية اللغة لسانًا لأنَّ اللسان آلة اللغة.
- تسمية الجاسوس عينًا لعلاقة الجزئية.
- تسمية الرقيق رقبةً لعلاقة الجزئية.
- **التساهل في الاستعمال:** التساهل في استعمال الكلمة وعدم مراعاة دلالتها الصحيحة يؤدي إلى تداخلها مع بعض الألفاظ في حقلها الدلالي:
- المائدة: في الأصل لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام وإلا فهي خوان.
- الكأس: إذا كان فيها شراب وإلا فهي قدح.
- الكوز: إذا كان له عروة وإلا فهو كوب.
- الثرى إذا كان نديا وإلا فهو تراب.
- **التغيير الصوتي:** التغييرات الصوتية التي تحدث للكلمات تخلق منها صورا مختلفة تؤدي المعنى نفسه. وهذه التغييرات قد تكون بسبب:
\* إبدال حرف بحرف مثل: حثالة وحفالة؛ ثوم وفوم؛ هتنت السماء وهتلت، حلك الغراب وحنك الغراب.
\* قلب لغوي بتقديم حرف على آخر، مثل: صاعقة وصاقعة؛ عاث وعثا؛ طريق طَامِس وطَاسِم.

**ثانيا:المشترك اللفظي:**

1 ـ **تعريف المشترك اللفظي:**

**أ – تعريف المشترك لغة:**

 الشِّرْكَةُ والشَّرِكة سواء: مخالطةُ الشريكين، يقال: اشترَكنا بمعنى: تَشارَكنا، وقد اشترك الرجلان، وتَشارَكا وشارَك أَحدُهما الآخرَ... وشاركْتُ فلانًا: صرْتُ شريكَه، واشْتركنا وتَشاركنا في كذا، وشَرِكْتُه في البيع والميراث... قال: ورأَيت فلانًا مُشتركًا، إذا كان يُحَدِّث نفسه أنَّ رأيه مُشْتَرَكٌ ليس بواحد.

 وقد اشتركا وتشاركا وشاركَ أحدُهما الآخَرَ، والاشتراك هنا بمعنى التشارُك، قال النابغة الجَعْديُّ:

|  |
| --- |
| وَشَارَكْنَا قُرَيْشًا فِي تُقَاهَا https://www.alukah.net/Images/alukah30/space.gifوَفِي أَنْسَابِهَا شِرْكَ الْعِنَانِ **https://www.alukah.net/Images/alukah30/space.gif** |

 ورجل مشترَكٌ: إذا كانَ يحدِّث نفسه أنَّ رأيَه مشترَكٌ ليس بواحِدٍ، وفي "الصِّحاح" عن الأصمعي: إِذا كانَ يحدِّث نفسَه كالمهموم.

 وشَرِكَهُ في الأمر يَشْرَكُه: دَخل معه فيه وأَشْرَكَه فيه، وأَشْرَكَ فلانًا في البيع: إذا أدخله مع نفسه فيه، وقوله – تعالى -: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: 32]؛ أي: اجعله شريكًا لي"؛ (الزبيدي، مادة ش ر ك).

**ب- تعريف المشترك اصطلاحًا:**

 قال الزبيدي في مقدمة "تاج العروس": إنه "اللفظُ الواحد الدالُّ على معنَيَيْن مختلفين فأكثر، دلالة على السَّواءِ عند أهلِ تلك اللغة".

وقولُ زكريا بن محمد الأنصاري: ما وُضع لمعنيين فأكثر، كالقرء للطُّهْر والحيض" .

قال السرخسي:"وأما المشترك، فكلُّ لفظ يشترك فيه معانٍ، أو أسامٍ، لا على سبيل الانتظام؛ بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المرادَ به على الانفراد، وإذا تعيَّن الواحد مرادًا به، انتفى الآخر؛ مثل اسم (العين)؛ فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان، وللنقد من المال، وللشيء المعين، لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ، ولكن على احتمال كون كل واحد مرادًا بانفراده عند الإطلاق؛ وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء، باعتبار معنًى غيرِ المعنى الآخر، وقد بيَّنا أن لفظ الواحد لا ينتظم المعاني المختلفة"؛ .

أما الشوكاني، فحدَّه بقوله: "اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين، أو أكثر، وضعًا أولاً، من حيث هما كذلك.

 فخرج بالوضع ما يدل على الشيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز، وخرج بقيد الحيثية المتواطئُ؛ فإنه يتناول الماهياتِ المختلفةَ، لكن لا مِن حيث هي كذلك؛ بل من حيث إنها مشتركة في معنى واحد"

 بينما يذهب تاجُ الدين السبكيُّ إلى أنه "اللفظ الواحد، الدالُّ على معنيين مختلفين أو أكثر؛ دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، سواءٌ كانت الدلالتانِ مستفادتينِ من الوضع الأول أو من كثرة الاستعمالِ، أو استُفِيدتْ إحداهما من الوضْع والأخرى من كثرةِ الاستعمالِ.

 ومن قولنا: "الواحد" احترازٌ عن الأسماء المتباينة والمترادفة؛ فإنه يتناول الماهية، وهي معنى واحد، وإن اختلفتْ محالُّها.

وقولنا: "عند أهل تلك اللغة..." إلى آخره، إشارةٌ إلى أن المشترك قد يكون بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو عرفية ولغوية"

 أما عبدالرحيم الإسنوي، فجعل لكلامه عن المشترك مقدمةً نافعة في الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل، قائلاً: "فالوضع: هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، والاستعمال: هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم، والحمل: اعتقاد السامع مرادَ المتكلم، أو ما اشتمل عليه مراده، وذلك من صفات السامع.

 وبالنظر إلى ما تقدَّم في الحد الاصطلاحي للمشترك، يلاحَظ نوعُ تفاوتٍ في احتراز العلماء لما يدخل ضمن حد المشترك حقيقة، مما لا يدخل ضمنه، وفقًا لضابط الوضع، أو الاستعمال، أو الحمل، وبناء على هذا الخلاف في تصوُّره.

**2 ـ الخلاف في وقوع الترادف:**

كما وقع الخلاف بين اللغويين في قضية الترادف في اللغة، فأيده بعضهم وأنكره بعضهم الآخر، فإن الأمر نفسه يتكرر في الاشتراك كذلك. فابن درستويه المنكر للترادف سابقا، ينكر أن يكون اللفظ الواحد دالا على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، فالقول بذلك يعد تعمية وتغطية، وليس إبانة على الشكل الذي وضعت من أجله اللغة. ويذهب ابن درستويه إلى أبعد من ذلك عندما ينقض آراء المؤيدين لوقوع المشترك في اللغة، وقد ذكر لفظة (وجد) واختلاف معانيها فيقول: "هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب، ما يتفق لفظه ويختلف معناه، لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة، فظن من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق، أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيرا كان أو شرا، ولكن فرقوا بين المصادر، لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر بأنها أيضا مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جدا، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك توهم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها"

لقد أورد ابن درستويه هذا الكلام، في سياق رده على المبرد، الذي مثل لاتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين بقوله: " وجدت شيئا إذا أردت وجدان الضالة، ووجدت على الرجل من الموجدة، ووجدت زيدا كريما أي علمت". وابن درستويه إنما يرجع المعاني المتعددة للصيغ الصرفية، أو بسبب المصادر التي تدل على المفعولات، والمفعولات بطبيعتها متغيرة، (فوجد) لم تفد معاني مختلفة، إلا بسب العوارض التصريفية، يقول عبد العال سالم مكرم "ولست في هذا الرأي مع ابن درستويه، فكثير من المعاني المختلفة، لا علاقة لها إطلاقا بالصيغ التصريفية، أو بالمصادر اللغوية. ومعظم ما سجله من صور المشترك اللفظي لا يرتبط بصيغ تصريفية، أو مصادر لغوية، ولا أدل على ذلك من هذه النصوص الآتية". يقول الخليل ابن أحمد الفراهيدي:

|  |  |
| --- | --- |
|  يا وَيحَ قَلبي مِن دَواعي الهَوى  | إِذ رَحَلَ الجيرانُ عِندَ الغُروب  |
|  أَتبَعتُهــــــُم طَـرفي وَقَد أَمعَـنوا | وَدَمعُ عَينَيَّ كَفَيـــضِ الغُروب |
|  بانـوا وَفيـــهم طـــــــفلَـةٌ حـرَّةٌ | تَفتَرُّ عَن مِثلِ أَقاحــي الغُروب |

 فالغروب الأول غروب الشمس، والثاني جمع غرب، وهو الدلو العظيمة، المملوءة. والثالث جمع غرب، وهي الوهاد المنخفضة.

 ومثل هذا الرأي الذي ذهب إليه ابن درستويه، ذهب إليه أبو علي الفارسي، غير أنه لم يغال في إنكار المشترك، كما فعل ابن درستويه. وإنما نظر إليه في ضوء الواقع اللغوي إذ إن اللغات تحتك ببعضها فتتداخل، فيصبح بذلك المشترك ضرورة لغوية، يقول: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، ينبغي أن لا يكون قصدا في الوضع، ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون كل لفظة تستعمل في معنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل".

وفي ضوء هذا الرأي يمكن أن ننظر إلى المعاني التي وردت في المعاجم العربية، لهذا اللفظ أو ذاك، ككلمة العجوز التي ذكر لها صاحب القاموس أكثر من سبعين معنى.

وذهب فريق آخر إلى كثرة ورود المشترك في اللغة، وضرب له عددا كبيرا من الأمثلة، ومن هؤلاء الأصمعي، والخليل، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، وسيبويه، وابن فارس، وابن مستعدة، والثعالبي والمبرد، والسيوطي. يقول سيبويه: "اعلم أن من كلامهم، اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين" أما ابن فارس فيقول في ( باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق) "يكون ذلك على وجوه...ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا عين الماء، وعين المال، وعين الركية، وعين الميزان".

 والحق كما يقول عبد الواحد وافي، أن كلا من الفريقين -(المثبتون مطلقا والمنكرون مطلقا له)- قد حاد عن جادة الطريق فيما ذهب إليه، فليس من المعقول إنكار جميع الألفاظ التي وردت في اللغة مشتركة، بتأويلها على غير هدى سليم، يخرجها من دائرة المشترك. كما ليس من المعقول إثباتها جميعا إلى الحد الذي يجعلها غير مقبولة فيها. ومن ثم وجب مراعاة التغيرات الطارئة على بعض الألفاظ مما ظن مشتركا، بفعل نقل معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة ما. وممن اعتدوا من القدماء بهذا الرأي، أبو علي الفارسي، ويؤدي القول به، إلى التقليل من كثرة وجود المشترك في اللغة، على الصورة التي ذهب إليها الفريق المؤيد لوجوده بكثرة فيها. وذلك أن كثيرا من الأمثلة التي ظن هذا الفريق أنها من قبيل المشترك، يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من هذا الباب، ومن هذه الأمثلة، لفظ الهلال، الذي يطلق على هلال السماء، وهلال الصيد، وهلال النعل، والحية إذا سلخت، والجمل الهزيل من كثرة الضراب، وباقي الماء في الحوض. فمن الواضح أن كلمة الهلال قد وضعت في الأصل للدلالة على المعنى الأول، وأن إطلاقها على ما عداها من قبيل المجاز.

**3 ـ أسباب وقوع الاشتراك اللفظي:**

- **اختلاف اللهجات:**

 ويتضح ذلك من تتبعنا لبعض الألفاظ في المعجمات العربية حيث نجد اللهجات العربية القديمة تضع ألفاظاً لمعان قد تختلف عما تضعه القبائل الأخرى للفظة نفسها فيحدث عن هذا الطريق الاشتراك اللفظي، فمثلما ورد الترادف والتضاد كذلك ورد المشترك اللفظي في بيئات مختلفة. غير أن المعجمات لا تسعفنا دائماً بنسبة المعاني الى القبائل المختلفة. ولعل ما دخل اللغة المشتركة من هذه المعاني للألفاظ كثير انتقل إليها من تلك اللهجات المتباينة.

- **التطور الصوتي:**

 ونعني به ما يحصل للفظة من حذف أو زيادة أو إبدال نتيجة ما يطرأ عليها من تغير صوتي وفقاً لقوانين التطور الصوتي، وبذلك يتطابق اللفظ الجديد مع لفظ آخر وضع لمعنى آخر مثل : جذوة وجثوة، ونغمة نأمة، ومرد ومرث، وجدت وجدف... الخ.

- **الاقتراض اللغوي:**

 ربما دخلت ألفاظ أجنبية العربية وشابهت في الصورة ألفاظاً عربية لمعان مختلفة، ففي العربية السور: حائط المدينة، والسور: الضيافة والمعنى الأول عربي والثاني من الفارسية. وكذلك : السكر نقيض الصحو في العربية القديمة، والسكر سد الشق، فالمعنى الأول عربي أما الثاني فمن الآرامية. **- الاستعمال المجازي:**

 ونعني به الانتقال باللفظ من معناه الأصلي إلى معان مجازية تختلف عن المعاني الأصول، وبتوالي الاستعمال يشيع المعنى المجازي ويصبح وكأنه المعنى الحقيقي لتلك اللفظة. وأمثلة ذلك كثيرة في العربية، فالعين لها دلالات كثيرة ومعروفة، وكذلك الخال، والهلال.

**ثالثا: التضاد**

 تعتبر قضية التضاد، من أبرز القضايا المعجمية، التي نالت اهتمام الباحثين سواء العرب أو غيرهم. فما معنى التضاد في اللغة العربية؟ وماهي أسباب ظهوره ؟ وما موقف الباحثين من هذه القضية؟

**1 ـ تعريف التضاد:**

**أ ـ تعريف التضاد لغة:**

"ضد: الضِّدُّ كلُّ شيء ضادَّ شيئًا ليغلبَه، والسَّواد ضِدُّ البياض، والموتُ ضِدُّ الحياة؛ تقول: هذا ضِدُّه وضَديدُه، واللَّيل ضِدُّ النهار إذا جاءَ هذا ذهبَ ذاكَ، ويُجمع على الأضداد".

وقال ابن سيده "ضدُّ الشيءِ وضدَيدُه وضَديدَتُه خلافُه، الأَخيرة عن ثعلب، وضِدُّه أَيضًا مِثْلُه عنه وحْدَه، والجمع: أَضداد، ولقد ضادَّه وهما متضادَّانِ، وقد يكون الضِّدُّ جماعة والقوم على ضِدٍّ واحِدٍ إذا اجتمعوا عليه في الخصومة، وفي التنزيل: ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ (مريم:82)

**ب ـ تعريف التضاد اصطلاحا:**

 عرَّفه محمد بن السيد حسن بقوله:  "هو اللفظ الدَّال على معنيين متقابلين"
 وعرَّفه إبراهيم بن فتحي عبدالمقتدر بأنه: "لفظةٌ واحدة تحمل المعنى وعكسَه"

 وعرَّفه الزركشي بأنَّه: "تسميةُ الشَّيءِ باسم ضِدِّهِ".

 هو دلالة اللفظ الواحد على معنيين متضادين والكلمات التي تؤدي إلى معنيين متضادين بلفظ واحد.
ومن أمثلته الأُزْر : القوّة أو الضعف، والبسل: الحلال أو الحرام، ثَلَّ: دَكَّ أو رفع، الحميم: الماء البارد أو الحار، المولَى : العبد أو السيّد، الرسّ: الإصلاح أو الفساد، الرعيب: الشجاع أو الجبان، الرهوة: ما ارتفع من الأرضِ أو ما انخفضَ، الجون: الأبيض أو الأسود.
 التضاد “نوع من المشترك، وقال أهل الأصول: “مفهوم اللفظ المشترك إما أن يتباينا، بأن لا يمكن اجتماعهما في الصدق على شيء واحد، كالحيض والطهر، فإنهما مدلولا القرء، ولا يجوز اجتماعهما لواحد في زمن واحد. أو يتواصلا، فإما أن يكون أحدهما جزءا من الآخر كالممكن العام للخاص، أو صفة كالأسود لدى السواد فيمن سمى به.” وهو بعبارة أخرى: “الكلمات التي تؤدي إلى معنيين متضادين بلفظ واحد".
**2 ـ أسباب وقوع التضاد:**

 وقد ساهمت مجموعة من الأسباب والعوامل في بروز الكلمات المتضادة، فمن البديهي أن هذه الكلمات لم تصنع لتكون ضد كلمات أخرى، وهذه جملة من العوامل أدت إلى ظهور “التضاد”، منها :
- **دلالــة اللفـظ فـي الأصل وضعـه على معنى مشتـرك بين الضدين**، ثم يتخصص هذا المعنى في لهجة من اللهجات بأحد المعنيين، ويتخصص بالمعنى المضاد في لهجة أخرى، فكلمة (الصريم) تقال لليل وتقال للنهار. لأن الليل ينصرم مـن النهار، والنهار ينصرم مـن الليل، وأصل المعنيين من باب واحد ، وهو القطع. وكذلك كلمة ( المأتم ) عند أصحاب كتب الأضداد من الأضداد فهي تــدل على النساء المجتمعات في فـرح وسرور كما تـدل على النساء المجتمعات في غم وحزن. والأصل في ذلك عموم المعنى فالمأتم النساء يجتمعن في الخير والشر.
- **انتقال اللفظ من معناه الأصلي الى معنى آخر مجازي:** فقد يكون اللفظ موضوعاً عند قوم لمعنى حقيقــي، ثـم ينتقل الـى معنى مجـازي عنــد هـؤلاء أو عنـد غيرهم فيكون للتفاؤل ، كإطلاق لفظ (الحافل ) على الممتلئ وعلى الخالي، ( السليم ) على الملدوغ والمفازة على المهلكة، أو يكون لاجتناب التلفظ بما يكره، مثل إطلاق لفظ المولى على العبد مثلما يطلق على السيد وإطلاق لفظ ( البصير) على الأعمى.
- **اختـلاف القبائل العربيـة في استعمال الألفاظ**، مثل ( وثب ) المستعملة عند حمير بمعنى ( قعد )، وعنـد مضـر بمعنى ( قفـز )، ولفظــة ( السدفة) فهي تستعمل عند بني تميم بمعنى ( الظلمة ) وعند (قيس ) بمعنى ( الضوء ).
- **الخوف من الحسد:** شـاع الاعتقـاد عنـد بعض القبائـل بالسحر والإصابـة بالعيــن فتركوا وصف الأشيــاء بالحسن والجمـال خـوفا مـن الحسد فيقولون ( شوهاء ) للفرس الجميلة كما يطلقون ذلك على الفرس القبيحة، وذلك دفعا للحسد عن الفرس الجميلة .
- **المجاز والاستعارة:** مثـل إطـلاق لفظـة ( الأمة ) على الجماعـة وعلى الفرد فأنه مما لاشك فيه أن الفرد لا يقال له: أمة إلا على وجه التشبيه بالجماعة مبالغة في الوصف.

 ـ **التفاؤل:** عبر التعبير عن الكلمات السيئة التي تعبر عن الموت والمصائب، بضدها، أي بكلمات حسنة المعنى؛ كلفظ البصير الذي يقصد به البصير أو الأعمى.
احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين معا: ثمة صيغ في العربية تستعمل للفاعل والمفعول، ومن هنا نشأ التضاد في كثير من معاني هذه الصيغ مثل الغريم: بمعنى الدائن والمديـن، والقنيص بمعنى: القانص والمقنوص.
 ومما يمكن أن نلاحظه في هذه الأسباب التي عدها الدكتور رمضان عبد التواب، أنها تنقسم إلى أسباب اجتماعية، تتعلق خاصة بطريقة تفكير العربي، بابتعاده مثلا عن الكلمات سيئة الحظ واستعمال ضدها، والتهكم، أو الخوف من الحسد، فاستخدام اللغة والتلاعب في ألفاظها عبر إيراد الضد وغير ذلك، ذو أهمية بالغة. ثم أسباب لغوية تتعلق بالتطور اللغوي أو الصيغ أو المجاز والاستعارة.
وعلى منوال القضايا المعجمية الأخرى، عرفت قضية التضاد أخذا وردا كبيرا بين منكر لها، ومدافع عنها، وقد تحدث عن هذه الآراء ابن فارس، لكن الكتاب لم يصل إلينا، ونجد فقط بعض الإشارات إليه في كتابه الآخر: فقه اللغة.
وممن أنكر هذه الأضداد إنكارا قويا، وحاول إلغاءها جملة وتفصيلا، دُرستويه؛ فألف فيه كتابه “إبطال الأضداد”، فيقول مثلا: ”… وزعم قوم من اللغويين أن النوه السقوط أيضا، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد.” ومن بين هؤلاء أيضا القالي في أماليه: “والصريم الليل، لأنه انصرم عن النهار، وليس هو عندنا الضد.”
وقد ألف في الأضداد جماعة من أئمة اللغة، منهم قطرب والتوزي، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو البركات الأنباري، وابن الدهان، والصفاني.
ولعل أكثر من أثارنا في بحثنا حول هذه القضية المعجمية المتميزة، كتاب الأنباري المعنون “بكتاب الأضداد”، يقول المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم ” وأعظم هذه الكتب خطرا ، وأوسعها كلما، وأحفلها بالشواهد، وأشملها للعلل…هو كتاب الأنباري فإنه أتى على جميع ما ألف قبله وأربى عليه، وجاء بالعجيب من أزاجير العرب وشواهد الشعر والحديث والقرآن… وانتصر فيه للعرب فيما ورد على ألسنتهم من ألفاظ الأضداد.” ويقول الأنباري في أول كتابه: “هذا كتاب الحروف التي يوقعها العرب على المعاني المتضادة؛ فيكون الحرف منها مؤديا عن معنيين مختلفين.” كما أنه يرد في كتابه القيم هذا عن من يشك وينكر قضية التضاد في اللغة العربية فيقول: “ويظن أهل البدع والزَّيغ والإزراء بالعرب، أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، ونقصان بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم…فأجيبوا عن هذا الذي ظنوه… بضروب من الأجوبة: أحدهن أن كلام العرب يصحح بعضه بعضا…”
وفي الختام، نشير إلى أن التضاد لا يقصد به الاختلاف، حيث إن القوة ليست ضد الجهل، بل هي مخالفتها، فالثاني أعم وأشمل من الأول. ومن هنا ينبغي أن يراعي قولنا على الشيء ضدا، مجموعة من الشروط، كأن تتحد الكلمة اتحادا تاما، وتكون في اللغة الواحدة، إلى غير ذلك من الشروط.

**رابعا: الاشتقاق**

**1 ـ تعريف الاشتقاق:**
أـ  **الاشتقاق لغة**:

جاء في لسان العرب: اشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه. ومنه سمي أخذ كلمة من كلمة اشتقاقا .
ب ـ  **الاشتقاق اصطلاحا:**

 هو أخذ كلمة من أخرى أو أكثر، مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى. وهو خصيصة من خصائص اللغة العربية .

2 ــ **أقسامه  الاشتقاق**:

ينقسم الاشتقاق في اللغة العربية إلى أربعة أقسام: الصغير، والكبير، والأكبر، والكُبَّار .

أ- **الاشتقاق الصغير:(**الاشتقاق الصرفي) وهو انتزاع كلمة من أخرى وذلك بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبه، فعلى أساسه اشتق من المصدر: اسم فاعل، واسم المفعول، الصفة المشبه، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة. إضافة إلى الأفعال نحو: ضرب، يضربُ، إضراب، ضارب، مضروب، مضرب. كما اشتقت العربُ من غير المصدر: فأكثرت الاشتقاق من أسماء الأعيان: كالبحر والحجر، فقالوا: أبحر، وأحجر، ومن أسماء الزمان: أصبح، وأصاف، وأخرف. ومن أسماء المكان فقالوا: أنجد وأتهم ، وَرْقَل، ومن أسماء الأعلام فقالوا: تنزَّر وتقيَّس إذا انتسب إلى نَزار وقيس...ومن حروف المعاني: سوَّف وأنعم إذا قال: سوف، ونعم.
ب- **الاشتقاق الكبير:** هو أن يكون بين الكلمتين اتفاق في الأحرف الأصلية من دون ترتيبها، وتناسب في المعنى مثل: كتبَ، بتك، ويعرف بالقلب. ويذهب ابن جني إلى أن تقاليب أحرف المادة الواحدة معنى جامعا ينسحب على جميع ما تصرّف منها. وأنشأ في ذلك بابا سمَّاه الاشتقاق الأكبر حيث يصبح للمادة الثلاثية 6 تقاليب ، وللرباعية 24 تقليبا، وللخماسية 120 تقليبا.
ج– **الاشتقاق الأكبر:** هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتفاق في بعض أحرف المادة الأصلية وترتيبها. مثل: ونعق ونهق. ويعرف هذا الاشتقاق بالإبدال .
د – **الاشتقاق الكبار:** أو هو ما يعرف بالنحت؛ وهو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى. مثل قولهم: حوقل، بسمل، سبحل.  إذا نحتنا لا حول ولا قوة إلا بالله، باسم الله، وسبحان الله.  وحضرمي نسبة إلى حضر موت. وهو قليل الاستعمال في العربية مقارنة بأنواع الاشتقاق الأخرى.وأنواع النّحت ثلاثة هي**:**

- النحت الفعلي:

  هو أن تشتق من الجملة فعلًا يؤدي معنى الجملة نحو: بسمل وحمدل وحوقل من: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين. لا حول ولا قوة إلا بالله.

- النحت الاسمي:

  وهو أن تنحت من الجملة اسمًا يؤدي معناها مثل: مشلوز منحوتة من: مشمش ولوز.

- النحت النّسبي:

  وهو أن تشتق من الكلمتين، أو الجملة شيئًا تنسب إليه، ويسمى في باب الصرف: باب النسب نحو:

الاختلاف في أصل الاشتقاق هل نشتق من المصدر أم من الفعل؟

خلاف قديم بين البصريين والكوفيين حول هذه القضية، ونسوق حجج الفريقين إلى ما ذهبوا إليه.

1ـ **البصريون**:

يقول البصريون: إن أصل هو المصدر. ودليلهم في ذلك الآتي:

 أ ــ المصدر هو أصل المشتقات لأنه يدل على شيء واحد، وهو الحدث، مثل كلمة: الكتابة، نشتق منها: كتب، يكتب، كاتب، اكتب، مكتوب، كتاب،مكتب... والمصدر اسم.

أما الفعل؛ فإنه يدل على حدث وزمن، والذي يدل على شيء واحد، يعد هو الأصل في كل شيء، لأن الواحد أصل الاثنين.

ب ــ تشتق العرب من أسماء الأعيان أفعالًا؛ نحو كلمة: تأبط، معناها: وضع تحت إبطه. فالاسم موجود قبل الفعل.

**2 ــ الكوفيون:**

 يذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو أصل المشتقات وأما الاسم وأسماء المشتقات فهو تابع للفعل، واستدلوا على ذلك بما سنذكر:

أ ــ  أن المصدر يتبع الفعل في صحته وإعلاله، فالمصدر يصح إذا صح الفعل نحو: رسم رسما. ويعتل إذا اعتل نحو: قام قيامًا.

ب ــ الأفعال الجامدة لا مصادر لها نحو: ليس، حبذا، نعم وبئس.

ج -  الفعل يعمل في المصدر، والعامل أقوى من المعمول تقول: رأيت رؤية، فهمت فهمًا، فتنصب المصدر بالفعل.

د ـ المصدر يؤكد الفعل فتقول: أكل أكلًا؛ إذا فالفعل أقوى من المصدر.

1. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2،ص503. [↑](#footnote-ref-1)
2. التعريفات، القاضي الجرجاني،ص199. [↑](#footnote-ref-2)
3. نفسه،ص56. [↑](#footnote-ref-3)
4. نفسه، ص208. [↑](#footnote-ref-4)
5. السيوطي، المزهر،ج1، ص402. [↑](#footnote-ref-5)
6. التعريفات، الجرجاني، ص199. [↑](#footnote-ref-6)
7. الكتاب، سيبويه،ج1،ص24. [↑](#footnote-ref-7)